قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٦

بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تبلغ قيمتها واحد وأربعين مليون ين يابانى للإسهام فى صيانة وترميم آثار بجمهورية مصر العربية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـــدة)

ووفق على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تبلغ قيمتها واحد وأربعين مليون ين يابانى للإسهام فى صيانة وترميم آثار بجمهورية مصر العربية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ شعبان سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

سفارة اليابان

القاهرة فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

بالإشارة إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى الحكومة اليابانية ونظيرتها المصرية حول تقديم المعدات للحفاظ على الآثار وتحليلها « والمشار إليها هنا بكلمة المعدات وتقديم الاقتراحات بالنيابة عن الحكومة اليابانية :

١ - سوف تقدم الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة تصل إلى ٤١ مليون ين ياباني كمساهمة فى صيانة وترميم آثار جمهورية مصر العربية طبقاً للوائح والقوانين اليابانية

(أ) تقوم الحكومة المصرية باستخدام المنحة بالكامل وبالشكل المناسب فى شراء المعدات سواء كانت منتجات يابانية أو مصرية وتقديم الخدمات المتعلقة بالحصول على تلك المنتجات بما فى ذلك نقل الأجهزة إلى موانئ جمهورية مصر العربية .

(ب) بالنظر إلى الفقرة السابقة من الممكن شراء معدات من دول أخرى غير مصر واليابان تحت شرط بند المنحة .

٣ - المنحة ستكون متاحة خلال الفترة مابين تاريخ العمل بالاتفاقية و٣١ مارس ١٩٩٦ وذلك إذا لم تمد الفترة طبقاً لاتفاق متبادل بين الهيئات المعنية فى الحكومتين .

٤ - (١) ستدخل الحكومة المصرية أو هيئتها المختصة فى تعاقدات بالين الياباني مع مواطنين يابانيين « عاديين » أو أشخاص يابانيين قانونيين تحت إشراف مواطنين يابانيين سيطرة المنظمات الوطنية لشراء المعدات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٢) وسوف تفحص كل التعاقدات بواسطة الحكومة اليابانية

(٢) - ستقوم الحكومة المصرية أو هيئتها المختصة بفتح حساب فى بنك أجنبى يابانى بغرض تنفيذ برنامج المنحة باسم حكومة جمهورية مصر العربية .

(٣) - ستقوم اليابان بسداد أى مصروفات يتحملها الجانب المصرى أو الهيئة المخصصة بالعملة اليابانية وذلك طبقاً للتعاقدات المشار إليها فى المقطع رقم (١)

السابقة على الحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٢) عندما تقدم الطلبات البنكية من جهة البنك المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٢) إلى اليابان طبقاً لتصريح سداد من الجانب المصرى أو الهيئة المخصصة لذلك .

٥ - (١) ستتخذ الحكومة المصرية الإجراءات التالية :

(أ) التأكد من التفريغ والتخليص الجمركى فى الموانى المصرية والنقل الداخلى للمعدات .

(ب) إعفاء الهيئات اليابانية العامة والخاصة من الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية والأعباء المالية الأخرى المفروضة فى مصر على تقديم المعدات والخدمات طبقاً للمنحة .

(ج) التأكد من الصيانة والاستخدام الأمثل للأجهزة .

(د) تحمل كل التكاليف والمصروفات الأخرى التى تغطيها المنحة والضرورية لتنفيذ برنامج المنحة .

(٢) بالنسبة للنقل والتأمين البحرى على الأجهزة المشتراة طبقاً للمنحة لن تفرض حكومة ج . م . ع أى قيود من شأنهاأن تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات النقل والتأمين .

٦ - تتشاور الحكومتان حول أى موضوعات أخرى تطرأ وتكون لها صلة بالترتيبات الحالية .

وبناء على هذه المذكرة والمذكرة التى سترسلها سيادتكم كرد بالنيابة عن جمهورية مصر العربية فسوف تعتبر النقاط السابقة بمثابة عناصر اتفاقية بين الحكومتين وسوف يعمل بها بدءاً من التاريخ الذى ستتسلم فيه الحكومة اليابانية إخطاراً «رداً» مكتوباً من الحكومة المصرية بشأن استكمال الإجراءات المطلوبة للعمل بالاتفاقية .

كونيو كتاكورا

سفير اليابان بالقاهرة

قرار وزير الخارجية

رقم ١٨ لسنة ١٩٩٦

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١/١٧ بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تبلغ قيمتها واحد وأربعين مليون ين يابانى للإسهام فى صيانة وترميم آثار بجمهورية مصر العربية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٦/١/١٧ ؛

قـــرر :

(مـــادة وحيـــدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تبلغ قيمتها واحد وأربعين مليون ين يابانى للإسهام فى صيانة وترميم آثار بجمهورية مصر العربية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٥

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٩٦/٢/١

صدر بتاريخ ١٩٩٦/٢/٨

وزير الخارجية

عمرو موسى